

## تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية السياسية

د. عياد محمد سمير<sup>33</sup>

أ. مناد محمد<sup>34</sup>

### ملخص:

إن التحولات والتغيرات اليوم، هي من السرعة والديناميكية بحيث يصعب متابعتها، ومن ثم إدراك أثرها في مختلف المجالات الاقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى سياسية، حيث أثرت استخدام الحواسيب والربط الشبكي على العملية السياسية ككل: المشاركة السياسية، والانتخابات ونظام التمثيل الديمقراطي وعمل الأحزاب السياسية والإدارات العمومية بل على الحكومة أيضا.

### Abstract

The changes today are so fast and dynamic that it is difficult to follow them, and thus to realize their impact in the various economic, social, cultural and even political spheres. The use of computers and networking has affected the political process as a whole: political participation, elections, the democratic representation system also, the work of political parties and public administration, even the government.

### مقدمة:

يعيش العالم الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخصائص ثلاث ثورات: ثورة المعلومات، أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذي أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه: تكنولوجيا المعلومات. وثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيات الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة، وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية. وأخيراً ثورة الحاسبات الإلكترونية، التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندмجت معها.

الملاحظ أن ثورة تكنولوجيات الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق

<sup>33</sup> عياد محمد سمير، أستاذ محاضر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

<sup>34</sup> طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن احمد، وهران 2.

أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات السياسية في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات، تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الإتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذي كانت تحتله الآلة في المجتمع الصناعي، وهذه الظاهرة غير مسبوقة في تطورها. من هنا تحاول هذه الدراسة البحث في خصوصيات العملية السياسية في ظل هذا التطور التكنولوجي، من خلال طرح تساؤل بسيط:

كيف يمكن لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة أن تكون أداة لتعزيز العملية السياسية، أساسها المواطن باعتباره مركز العملية الديمقراطية؟

## 1- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة (ظاهرة "المعلو إتصالية" Communication):

يعيش العالم الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات: - ثورة المعلومات، أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذي أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه: تكنولوجيا المعلومات. - ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيات الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة، وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية. - ثورة الحاسبات الإلكترونية، التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندмجت معها<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول بأن تكنولوجيا الاتصال هي مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله، من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال الحاسبات الإلكترونية) ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين، مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى مكان آخر، وتبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور .

والملاحظ أيضا أن ثورة تكنولوجيايات الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات، تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الإتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذي كانت تحتله الآلة في المجتمع الصناعي، وهذه الظاهرة غير مسبوقة في تطورها.

يقول ألفين توفلر في هذا الصدد، أن الانتقال من اقتصاديات تعتمد على القوة العضلية إلى اقتصاديات تعتمد على القوة الذهنية، ترافق انطلاق قوة سياسية جديدة بعمليات صرف كاسحة وحالة تفتح، حيث حلت "معرفتاريا" عالية التخصص محل "بروليتاريا" غير متخصصة<sup>(2)</sup>.

إن زيادة المعلومات تدفع إلى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات يقود إلى تولد المعلومات، وتولد المعلومات يزيد من تنوع البشر وتمايزهم وخروجهم من قيود النمطية التي فرضها عليهم المجتمع الصناعي، وأخيرا فإن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره إلى المزيد من المعلومات وهكذا، وبالتالي فإنه لا يمكن الفصل الآن بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصال، فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات، وهو ما نلمسه واضحا من حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس، شبكات التلفون، مروراً بشبكات أقمار اتصال، وما نتابعه من معلومات على شاشات التلفزيون تأتي من الداخل والخارج أيضا، وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال، وتطور كل منهما في طريق كما كان في الماضي، ودخلنا في عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمونه الآن Computer Communication<sup>(3)</sup>.

إذن فتورة المعلومات الحالية لا تقتصر على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعب الحاسوب الآلي، وماله من أدوات مساعدة مثل الأقراص المدمجة Compact Discs الدور الرئيسي فيها، فيقترن بها التطور المصاحب في تقانة الاتصالات، ولذا فإن التسمية الأدق لوصف هذا التطور المعلوماتي، هي ما أطلق عليه في اللغة الإنجليزية COMPUNICATION واقتراح لها مصطلح "المعلوماتية"<sup>(4)</sup>. وإن الحديث عن البعد الدولي لثورة المعلومات لا بد وأن يفسح المجال واسعا بطبيعة الأمر، للشق المتعلق بتقانة الاتصالات، وذلك لأن العامل الأساسي يكمن في تباعد المسافة بين المجتمعات، وإن سرعة نقل المعلومة من مكان إلى آخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم، إلا أن العامل الرئيسي وراء تقريب الدول بعضها ببعض هو العنصر والمكون الاقتصادي للمعلومة.

إن التحولات والتغيرات اليوم، هي من السرعة والديناميكية بحيث يصعب متابعتها، ومن ثم إدراك أثرها في مختلف المجالات، وخاصة في النفس البشرية، أما في الماضي، فكانت تلك التحولات تأخذ وقتاً طويلاً يصل إلى قرون أحياناً، قبل أن تفرز الفكر المعبر عنها وعن اتجاهاتها، بل كانت التحولات ذاتها بطيئة في إيقاع حركتها وفي أثرها الاجتماعي والمعرفي<sup>(5)</sup>. وقد شهد عقد التسعينيات من التحولات والمتغيرات ما يمكن أن يتجاوز كل ما سبده الإنسان في تاريخه السابق. بإيجاز يمكن القول: إن الإنسان يشهد اليوم ثورته الجذرية الثالثة، فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية، يعيش العالم اليوم الثورة المعلوماتية، وثورة الاتصال، وفي ذلك يقول ألفن توفلر، في تحليله لنمط السلطة والقوة في المستقبل من أيام: ثمة ثورة تجتاح عالم ما بعد بيبكون الحالي، وما كان بوسع أي عبقر في السابق (لا سن تسو ولا ميكافيلي ولا بيبكون نفسه) أن يتخيل ما تشهده هذه الأيام من منحى عميق في تحول السلطة، أي هذه الدرجة المذهلة التي أصبحت بها القوة والثروة تعتمدان على المعرفة حالياً... إن المعرفة نفسها ليست المصدر الوحيد للسلطة فحسب، بل إنها أيضاً أهم مقومات القوة والثروة... وهو يوضح لماذا أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة ووسائل الاتصال، تشتد الآن وتحتدم في جميع أنحاء العالم<sup>(6)</sup>.

بالتالي يبدو أن كل ما عرفه الإنسان سابقاً ومارسه في مجال السياسة هو في طريقه إلى الزوال خلال سنوات معدودة، فالإيديولوجيات الصرفة، بصفتها عنوان السياسة العالمية الأبرز منذ الحرب العالمية الأولى، وخاصة أبان الحرب الباردة منذ الحرب العالمية الثانية، والدولة القومية بصفتها الشكل الأكمل للتنظيم السياسي منذ ولادتها في معاهدة واستفاليا 1648، ومبدأ السيادة بصفته جوهر الدولة المستقلة، والسلطة التي يفترض ألا تعلوها سلطة، كل هذه المفاهيم والممارسات، يبدو أنها سوف تصبح جزءاً من التاريخ عندما تكتمل ثورة الاتصالات والمعلومات، وما تفرزه من تغيرات اقتصادية وسياسية بالغة الجذرية في التأثير<sup>(7)</sup>.

"ماذا تعني هذه التطورات المتخاطبة للقوميات بالنسبة لمستقبل الدولة القومية" يتساءل بول كينيدي، "سوف ينزعج معظم الناس إلى حد كبير إذا ما واجهتهم تلك الفكرة التي تقول إن الدولة القومية في طريقها لأن تغدو شيئاً من مخلفات الماضي..."<sup>(8)</sup>

وعلى الرغم من تأخر العرب الفادح في المجالات التقنية، إلا أن الأعوام الأخيرة شهدت طفرة كمية ونوعية في المجال الإعلامي، ولا تزال في طور المخاض والتجريب، وقد بدأت هذه الطفرة بالصحف المهاجرة، والأقمار الصناعية والموزعة على نطاق دولي واسع، ويتعلق الأمر بصحف لا تعكس مباشرة توجهات أنظمة الحكم، بل تتحرى الاحتراف والموضوعية وتفسح المجال أمام الرأي الحرّ، وقد سلك الكثير من الصحف داخل الأقطار العربية هذا التوجه<sup>(9)</sup>.

مما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أصبحت صناعة قائمة بذاتها وتمثل أحد أهم مصادر التقدم وزيادة الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة فضلاً عن الدول ذات الاقتصاديات البازغة عالمياً، ومن ناحية أخرى فإن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يؤدي إلى تطورات هائلة في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

من هنا يتلخص دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية في محورين أساسيين<sup>(10)</sup>:

- **المحور الأول:** يمثل قطاع الاتصالات والمعلومات قطاعاً اقتصادياً منفصلاً، حيث نجد أن الموارد البشرية والقدرات الفنية، وشراء المعدات، والبرمجيات، وتنشيط الشبكات... يجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوقاً هاماً من الناحية الجوهرية في كافة الدول تقريباً، بل وأكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل كما هو الحال في البلدان العربية. وقد استمدت هذه السوق طاقتها من نمو الإنترنت وشبكة الويب العالمية ومن التطبيقات الممكنة على الإنترنت ويتراوح نطاق هذه السوق بين تطبيقات كل من الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والخدمات الطبية... إلخ.

- **المحور الثاني:** توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات المحرومة ودعم الخفض من حدة الفقر؛ فعلى سبيل المثال، فقد جعلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرعاية الصحية أكثر شمولاً و إتاحتها من خلال العلاج عن بعد وزادت من فاعلية التعليم عن طريق التعلم عن بعد.

## **2- الأحزاب السياسية وتفعيل العملية السياسية:**

يمثل الوقت المعاصر عصر التحولات الجذرية بالنظر لشموليتها للجوانب السياسية، الاقتصادية والثقافية، كما أصبحت البيئة الداخلية للمجتمعات مفتوحة على كافة أنماط التفاعل مع البيئة الخارجية من خلال مؤثراتها الدولية والإقليمية وبالتالي تزايد مستوى التأثير والتأثر تزامناً مع ما يشهده العالم من ثورة في المجال التكنولوجي، ودول العالم الثالث أو الدول العربية هي الأخرى لم تكن بمنأى عن هذا التطور حيث شهدت أنماط متفاوتة من التأثير بهدف تحقيق الديمقراطية، التي تعددت مظاهرها، كفتح المجال أمام تشكيل مؤسسات سياسية أهمها الأحزاب كقنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لعمل وفعالية النظام السياسي وتكريس نوع من المناخ التفاعلي بين الدولة والمجتمع.

يجزم الكل على أن النظام السياسي ما هو إلا انعكاس النظام الحزبي السائد فيه، والذي يمثل أهم دعائم العملية الديمقراطية، حيث أن الأحزاب السياسية هي أهم قناة للتأطير السياسي ومؤشرا على نمو النظام السياسي.

#### - قياس فعالية الأداء الحزبي:

تعتبر الأحزاب من أهم متغيرات أي نظام سياسي، لأنها توفر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأي العام بهدف تفعيل الدور الإيجابي للأفراد الذي يدفعهم للتفاعل مع مضاعفات الحياة السياسية بمستوى معين وشكل ما، وتفعيل هذا الدور مرتبط بالإطار المؤسسي للحزب في حد ذاته، من حيث درجة تنظيمه وتنمية لقدراته الذاتية بغية تحديد القصور ثم تجاوزه، ومنها ما يتعلق بمتغيرات البيئة المحيطة، أو تلك التي ينشط فيها الحزب، كبنى دستورية أو سياسية نقيس من خلالها القدرة التفاعلية ثم التكيفية للحزب<sup>(11)</sup>، وترتبط هذه الأخيرة بأسلوب الممارسة الداخلية للحزب كمؤشرات التماسك، القوة التنظيمية والقدرة على التأثير في الجماهير وبناء قاعدة شعبية<sup>(12)</sup>.

عموما تتجلى فاعلية الحزب في تنمية المشاركة وتفعيل التعبئة الاجتماعية وحسب صامويل هنتغتون يراها بأنها انعكاس لعملية التحديث، فهي لا تؤدي فقط لتحقيق الديمقراطية والتعددية السياسية والتكامل فحسب، بل تؤدي إلى تحلل النظام السياسي وتفككه وعدم الاستقرار ما لم يرتبط التحديث بوجود مؤسسات قوية وفعالة في مقدمتها الأحزاب السياسية.

إذا كانت المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا هاما في الحياة السياسية لمجتمعه، حيث تتاح له الفرصة في صياغة الأهداف العامة للمجتمع وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيقها<sup>(13)</sup>، ويكون دور الأحزاب السياسية هو توفير قنوات المشاركة والتعبير عن النظام العام من خلال جملة من الأدوات أو الوظائف التي تؤديها والتي تتراوح بين التعبير عن المطالب، تجميع المصالح، التنشئة والتجنيد السياسيين، من أجل القضاء على العزوف والاعترا ب السياسي، ويمكن توضيح مسألة ممارسة الأحزاب السياسية لعملية تفعيل المشاركة وإدارة العملية السياسية في المجتمع من خلال مايلي:

- 1- **وظيفة التعبير عن المطالب:** هي بمثابة القناة التي يعبر من خلالها الأفراد والجماعات عن مطالبهم وإيصالها لصانع القرار، إذن هي بمثابة الجسر الرابط بين المجتمع والنظام السياسي.
- 2- **وظيفة تجميع المصالح:** تعرف بوظيفة تنظيم الإدارة وصنع الرأي العام وهي عملية تحويل المطالب المتباينة إلى بدائل سياسية عامة عن طريق إيجاد توافق بين المصالح المتضاربة، وهي مسؤولة بشكل مباشر عن استقرار النظام السياسي من خلال التخفيف عن عبء المطالب المرفوعة لصانع القرار وبالتالي الاستجابة لها بشكل أو آخر.

3- **وظيفة التجنيد السياسي:** يرى غابريال ألموند أنها تلك العملية التي يتم بواسطتها احتلال الأدوار السياسية الهامة في أي نظام سياسي، ولما كانت الأحزاب السياسية أهم أدوات التجنيد فإن المواطن يندرج من خلالها بهدف الوصول إلى قمة الهرم السياسي، وقد تأخذ هذه الهرمية مستوى الوظائف الحزبية مروراً بالوظائف الحكومية وانتهاءً بمستوى القيادة القومية.

4- **وظيفة التنشئة السياسية:** حسب باول بنغهام وألموند تتمحور حول تلك العملية التي بواسطتها تجتذب الأفراد إلى الثقافة السياسية وتشكل اتجاههم نحو القضايا السياسية، وهي مجموع الاتجاهات، المشاعر والمعارف التي تحدد مواقف الأفراد ومعاييرهم القيمية اتجاه النظام السياسي ومؤسساته ككل منسجم وتوجهات وأدوار شاغلي المناصب السياسية، وهي عمليات تصاحب الفرد طول حياته.

تتراوح التنشئة السياسية التي يؤديها الحزب السياسي بين مؤشرين اثنين إما تعزيز الثقافة السائدة وتوحي الاستمرارية في الأداء، أو إدخال تغيير هام في أنماط هذه الثقافة على نحو يتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة وتمثل التعبئة الاجتماعية إحدى آليات التنشئة التي يتحول بموجبها الفرد من الوعاء أو المنظومة التقليدية التي قوامها القبيلة أو العشيرة إلى أنماط الانتماء الحديثة في مقدمتها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومع التعرض للإعلام، التكنولوجيا والتغير بأنماط العمل، الإنتاج والمعيشة يتولد لدى الأفراد وعياً جديداً يتعزز معه تضامنهم وتمسكهم بهويتهم.

إذا كانت عملية التحول في معناها البسيط تشير إلى تلك الفترة الانتقالية الممتدة بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق والتأسيس لآخر لاحق اعتماداً على ثلاث مراحل أساسية، يكون للحزب السياسي دوراً بارزاً خلال المراحل المختلفة لإحلال الديمقراطية كالتالي:

- المرحلة الأولى يتم من خلالها الاستعداد والتأهب للعملية، وتشهد هذه المرحلة حدة الصراع بشكل عام بعد التحول في هرمية الأبنية الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

- يظهر من خلال المرحلة الثانية الإجماع حول أهمية التغيير، وما يترتب عنه من تحديد لسلم الأولويات.

تأمين التحول الديمقراطي بإرساء مجموعة من القواعد والأسس التي تنمي وتنعش الثقافة السياسية في المجتمع، وتعتبر آخر مرحلة.

هكذا فإن عملية التحول الديمقراطي ليست بالسهلة أو الهينة، على العكس من ذلك هي مسار معقد ومتشعب تشوبه الريبة من مخاطر الارتداد إلى النظام التسلطي، الذي توجد مؤسساته جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، كما تشكل الأحزاب أهم قنوات تأطير الراغبين الجدد والمتمرسون في عملية المشاركة السياسية، هذا ما يعد معياراً على نمو النظام السياسي وسلامة المناخ التفاعلي بين الدولة والمجتمع<sup>(14)</sup>.

### 3- استراتيجيه الحكومة الالكترونية لتسهيل العملية السياسية:

تأخذ الحكومة الالكترونية بالأساليب الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية في الحصول على الوثائق والقرارات والخدمات الحضرية المختلفة للمواطنين، وبالتالي تسيير أعمالهم اليومية المتعلقة بالأجهزة والمؤسسات الحكومية المتعددة من خلال وسائل المعلومات والاتصالات، كما تهدف إلى مساعدة أصحاب القرار في الأجهزة الحكومية على اتخاذ القرار في الوقت المناسب<sup>(15)</sup>، أي يهدف هذا المفهوم إلى النظر في التطور الشامل الذي ألم بتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها وفي تطبيق السياسات العامة للدولة استنادا إلى هذا التطور ومواكبة له، وإذا كانت وظيفة مؤسسات الحكومة التقليدية تتلخص في تقديم الخدمات العامة إلى ثلاثة أطراف أساسية، وذلك طبقا للتعاملات التالية:

- **التعاملات مع المواطنين:** ترتبط المؤسسات الحكومية مع المواطنين بعلاقات وتعاملات ذات طابع خدمي وتنظيمي، ويطلق عليها (Government to Citizen) واختصارها (G2C).
  - **التعاملات مع القطاع الخاص:** ترتبط المؤسسات الحكومية مع القطاع الخاص بتعاملات ذات طابع اقتصادي وتنظيمي، يطلق عليها (Government to Business) واختصارها (G2B).
  - **التعاملات مع المؤسسات الحكومية الأخرى:** ترتبط المؤسسات الحكومية مع المؤسسات الحكومية الأخرى بتعاملات وعلاقات ذات طابع تنسيقي، يتم فيها تداول المعلومات الداخلية، ويطلق عليها (Government to Government) واختصارها (G2G).
- وتتميز الحكومة الالكترونية عن الحكومة العادية بأنها تستخدم الوسائل الالكترونية، ومنها الانترنت، في هذه التعاملات الثلاثية، التي يطلق عليها أبعاد الحكومة الالكترونية، وذلك بطريقة أفضل وأكثر فعالية<sup>(16)</sup>، طبقا للمراحل التالية:

- 1- تحليل بيئة الحكومة الإلكترونية من حيث النظم السياسية المطبقة والجدوى الاقتصادية لمشاريع الحكومة الإلكترونية، وذلك بمقارنة التكلفة بالعائد المتوقع، والتعرف على القدرة التكنولوجية للدولة، والعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع.
- 2- وضع إستراتيجية الحكومة الإلكترونية على مستوى الأجهزة المركزية، كما يتم وضع الاستراتيجيات الفرعية على مستوى وحدات الإدارة المحلية.
- 3- تطبيق الإستراتيجية، وتشمل إعداد البنية التحتية التكنولوجية، وتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، والتحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة المنظمات الحكومية إلكترونياً.
- 4- تقييم الإستراتيجية للتعرف على نقاط القوة التي تحققت وجوانب القصور والتي تمثل تغذية عكسية عن مدى ملائمة الإستراتيجية للواقع العملي، ويتم تعديل الإستراتيجية بصورة مستمرة في ضوء نتائج التقييم التي تختلف تبعاً للظروف البيئية المحيطة والخاصة بكل دولة.

5- تتعكس نتائج تطبيق الحكومة الإلكترونية على البيئة الخارجية في شكل مخرجات تتمثل في الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين وتغيير نظم الإدارة الحكومية، وتؤدي مخرجات الحكومة الإلكترونية إلى تغيير الظروف البيئية المحيطة حيث تزيد القدرة التكنولوجية للدولة، ويزيد التوجه نحو الديمقراطية ومشاركة المواطنين.

في هذا الصدد تشير إستراتيجية الجزائر الإلكترونية لعام 2013، إلى جملة من الأهداف المتوخاة من وراء تطبيقها بغية تسهيل عملية مشاركة الأفراد وهذا لتحقيق الأهداف التالية:

1- تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية والشركات.  
2- وضع آليات وتدابير تشجيعية تتيح نفاذ المواطنين إلى تجهيزات وشبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

3- تحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي.

4- تطوير الكفاءات البشرية وتعزيز البحث والتنمية والابتكار.

5- إقامة شبكة من التجمعات التشاركية كامتداد لجهود الحكومة.

6- تعزيز التعاون الدولي.

ولا ننس أن الأنظمة السياسية تعتبر عاملا مساعدا في تكوين منظومة الحكومة الإلكترونية، وهي تشكل الأساس الذي تقوم عليه من خلال:

1- **النظام الاجتماعي:** يعد النظام الاجتماعي الذي يؤسس المجتمع في إطاره الفكري من العوامل المهمة والفاعلة في تحديد ماهية مختلف النواحي والمتطلبات التي تتصل بحياة الإنسان في المجتمع، وبالتالي في طريقة عمل الحكومة الإلكترونية.

2- **النظام السياسي:** يعد النظام السياسي السائد من العوامل المهمة في تحديد طبيعة وأنماط الحكومة الإلكترونية ففي المجتمعات الديمقراطية يمكن أن تحقق الحكومة الإلكترونية فائدة أكثر وذلك لأسباب الإحساس بالحرية والأمان النفسي والاجتماعي.

3- **النظام الاقتصادي:** النظام الاقتصادي السائد في المجتمع من العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على طبيعة الحكومة الإلكترونية وكيفية عملها وحجمها والكيفية التي يتم التواصل بها مع المواطنين<sup>(17)</sup>.

#### **4- تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتفعيل الديمقراطية الإلكترونية:**

لقد وافق تطور تطبيق تقنيات المعلومات والاتصال في السنوات الأخيرة، عجزا كبيرا في تحقيق الديمقراطية، وفي ظل تطور الوعي السياسي تطورت الحاجة إلى إيجاد مناهج جديدة للانخراط في المجال السياسي بالنسبة للأفراد وتمكينهم من مناقشة السياسة، لتفعيل ودعم العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية، في ظل الحديث عن إمكانيات الانترنت لتدخل المواطنين العاديين بصفة مباشرة في العملية الديمقراطية، وتشكل التقنيات الرقمية قنوات بديلة لتسهيل الانخراط المدني، وترى أن غرف الدردشة السياسية والتصويت

الالكتروني والاستفتاءات العامة، تؤدي إلى تعبئة الجاليات الافتراضية وإنعاش مستويات المشاركة الجماعية في الشؤون العامة، وجهة النظر هذه كانت أكثر شعبية بتوسيع الانترنت بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينيات، وتبدو اليوم أكثر حمسا في الإمكانية الجذرية للتقنيات الرقمية من أجل استمرار الديمقراطية<sup>(18)</sup>.

في ظل الزخم الفكري الذي عني به موضوع الديمقراطية الالكترونية، نشير إلى أن هناك مقاربتين أساسيتين هما:

-الأولى: ترى أن التطور التكنولوجي أفضى إلى هذه الحقيقة وفي عالم الواقع، يشارك المواطن من خلالها في العملية السياسية واتخاذ القرار الديمقراطي ضمن أدوات المشاركة السياسية الالكترونية، ويضمن ذلك العملية الانتخابية ضمن التصويت الالكتروني ومن ثم التأسيس لقياس تأثير هذه التقنيات على الممارسة الديمقراطية.

-الثانية: هي النظرة التي تركز على نخبة المعرفة والتباينات الاجتماعية وتعتبر أن هذه المداخل الحديثة هي تعزيز للتفاوت في القوة والثروة، ما يزيد من التقسيمات الاجتماعية بعيدا عن تشجيع المشاركة وما يكتنفه هذا التطبيق من عقبات.

ولا يختلف اثنان على أن هناك أسباب ودوافع حتمية أدت إلى اعتماد هذا المدخل لتعزيز العملية السياسية، نذكرها كالتالي:

- 1- توسيع الامتناع عن العملية السياسية بشكل كبير في مجال التصويت في كافة أنحاء العالم إذ تشير الدراسات إلى أنه قد تصل نسبة الامتناع ستصل إلى 65 بالمائة بحلول 2020 في أوروبا الغربية لوحدها.
  - 2- الطابع العالمي للقضايا الوطنية، ما يستلزم حلولاً عالمية أي أنه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية كقضايا البيئة، الصحة وغيرها.
  - 3- عامل الاتصال وهو العامل الأكثر أهمية حيث يعتبر شرط تحقيق الديمقراطية المعاصرة.
- و نشير أن الديمقراطية الإلكترونية مصطلح حديث العهد مازال في بدايات ظهوره، ظهر في منتصف 1990 في أوساط مدنية مرتبطة بالإنترنت، يركز على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال مثل الإنترنت من أجل ترقية الإجراء الديمقراطي في بلد ديمقراطي، وهو من الترجمة الحرفية للمصطلح الأمريكي *Cyberdémocratie* وبالإngليزي *E-democracy*، وهناك من يصطلح عليه الديمقراطية الافتراضية أو ديمقراطية النت.

وقد أثار هذا المفهوم جدلاً كبيراً في جميع أنحاء العالم سواء على مستوى الحكومات أو المجموعات السياسية، لأنه يعالج قضايا أساسية في صميم عملية الحكم وأي تطبيق خاطئ أو منقوص قد يعرض ثقة الجمهور بالحكومة إلى الخطر، وللمصطلح شقين أولهما الشق السياسي: ويتمثل في وجود اتجاهات عالمية وشاملة وعنيفة في بعض الأحيان تلح بضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الأرض، كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صناديق حرة ونزيهة والمشاركة الشعبية

في اتخاذ القرار والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي والتقويم الحقيقي للأداء وفعاليتها في المحاسبة وتصحيح الأخطاء...إلخ.

ثانيهما الشق التكنولوجي: ويتمثل في ثورة تكنولوجية هائلة تمخض عنها أدوات بلا حصر، تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاق واسع وبأسعار رخيصة وبسهولة شديدة تتيح حتى للأمية استخدامها وبإمكانها أن تفتح قنوات للتواصل بين الملايين من البشر. ففي ظاهرة الديمقراطية الإلكترونية تلاقى الشقان فوفرت الديمقراطية بنية أساسية متكاملة الأركان يمكن أن تتحرك عليها كل فعاليات وأدوات الممارسة الديمقراطية وتقوم على منظومة قادرة على تداول المعلومات المستخدمة بغاية السرعة والنوعية والكفاءة.

والديمقراطية الإلكترونية هي: "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة"، ومن أهم مبادئ الديمقراطية الإلكترونية الصادرة عن اللجنة البرلمانية لمجلس أوروبا سنة 2009 ما يلي:

- 1- الديمقراطية الإلكترونية واحدة من العديد من الإستراتيجيات لدعم الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية ونشر قيمها.
- 2- دعم وتقوية المساعي الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو الوسائل الإلكترونية عموماً.
- 3- القيم الديمقراطية، الإنسانية، الاجتماعية، الأخلاقية، والثقافية للمجتمع هي أهم مقومات الديمقراطية الإلكترونية.
- 4- ترتبط الديمقراطية الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً بالحكم الرشيد عن طريق ممارسة للسلطة تتسم بالكفاءة والفعالية والمشاركة والشفافية والمسؤولية بالإعتماد على الوسائل الإلكترونية، وتشمل النقاش السياسي غير الرسمي وإشراك الأطراف غير الحكومية.
- 5- احترام الحريات، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات والحرص على تنفيذها.
- 6- احترام حرية الحصول على المعلومات والوصول إليها.
- 7- تعتبر الديمقراطية الإلكترونية وسيلة لتشجيع وتسهيل توفير المعلومات والحرص على توسيع المشاركة الشعبية في العمل السياسي وتشجيع أفضل السياسات والقرارات الشرعية.
- 8- تساهم بقدر كبير في تعزيز التكامل والتماسك للمجتمع بما فيه من الأقليات.
- 9- تعتبر وسيلة للحد من التهميش وتحقيق الاستقرار.
- 10- الجهات الفاعلة في الديمقراطية الإلكترونية هي جميع الأفراد والجهات والمؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية والتي تستفيد منها.

ومن ضمن أبعاد الحكومة الإلكترونية فقد تحدثت الحكومة السويدية عن أبعاد خمسة للعملية الديمقراطية الإلكترونية وهي :

- 1- **أنظمة الاقتراع الإلكترونية:** يجب أن يصار إلى اعتماد أنظمة موثوقة، آمنة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام والوصول من قبل المواطنين.
- 2- **النشاطات السياسية عبر الإنترنت:** شجيع نشر أجنادات الأحزاب والقوى المختلفة، تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات إلكترونية (eCommunities).
- 3- **الشفافية والثقة الإلكترونية:** عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وستساعد هذه الخطوة الحكومة على محاربة الفساد الإداري نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف يحاسب المسؤولين على ما يقرأ ويرى.
- 4- **المشاركة الديمقراطية:** استطلاع رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.
- 5- **الفجوة الرقمية:** وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا من المجموع العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية<sup>(19)</sup>.

## 5- أثر الحكومة الإلكترونية:

تحدثت الحكومة الإلكترونية تغييرات كثيرة في العملية السياسية، فمن نتائج تطبيقها تبني الحكم الرشيد، الشفافية، وعرض كل البيانات والمعلومات، ودولة المؤسسات والمشاركة في اتخاذ القرارات مع كافة الأطراف، الديمقراطية الإلكترونية والانتخابات، الاستقرار السياسي، وتفعيل المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وخلق ديناميكية للدور السياسي للدولة، والحكومة هي أداة الدولة التي تمثل السلطة وتمارس السياسة لإدارة الدولة والاقتصاد من خلال مجموعة قيم هي المحرك الأساسي للقانون، والدور السياسي يتأثر بشكل كبير جداً كما يرى كل المهتمين في شؤون الدولة، خصوصاً في الدول التي تمتلك حكومات إلكترونية إذا تبنت النهج الديمقراطي الصادق والواضحة المعالم سادت دولة النظام والقانون، وبرزت القيم الصادقة المحمية بقوة القانون، التي تظهر الشفافية والنزاهة وينعكس بتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، والتغير في الدور السياسي يفرض ما يطلق عليها الديمقراطية الرقمية، التي تتيح لكل أفراد المجتمع التعبير عن آرائهم بكل الوسائل الإلكترونية، حتى أن بعض الدول الأوروبية طرحت فكرة السبير فوتو CyberPhoto، وهو التصويت في الانتخابات عبر الإنترنت، كالسويد، فرنسا، ألمانيا وهو مشروع متكامل<sup>(20)</sup>. بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقديم الخدمات الحكومية لمجتمع المواطنين ومجتمع رجال الأعمال بكافة أشكالها وبمستويات قياسية عالية الجودة والدقة.
- 2- تبسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية بشكل يسمح بتقديمها إلكترونياً.
- 3- شفافية المعلومات وعرضها أمام المواطنين بحيث يمكن التعرف باستمرار على الاتجاهات الحكومية سواء في مجال تقديم الخدمات الحكومية أو في الأخبار الحكومية المتعلقة بخدمات المواطنين.
- 4- تحسين الأداء في مرافق الخدمات الحكومية بشكل عام.
- 5- الوصول بالخدمات الحكومية إلى أقصى المواقع الجغرافية داخل الدولة.

### **الخاتمة:**

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة ثمينة للإسراع بجهود التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة إذا ما أحسن استعمالها، من خلالها تحتل الدول موقع متميز لها على الخريطة الجيو- معلوماتية ورأب الفجوة الرقمية التي تفصل بين العالمين النامي والمتقدم وهذا ما يتطلب - تكاملاً إقليمياً فعالاً سواء على مستوى إقامة البنى التحتية أو نشر تطبيقات المعلوماتية المختلفة وكذلك قيام الحكومات العربية بالترويج لمجتمع المعلومات وتوفير البيئة المناسبة من السياسات والتشريعات لزيادة مساهمة القطاع الخاص وتنمية القدرات الذاتية وتشجيع مبادرات الأفراد في إنشاء الشركات الوليدة التي يمثل الإبداع الفكري أهم عناصرها. ولابد من تكاثف مجموعة من الجهود حتى نستطيع تسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية، نذكر منها :

- 1- الاهتمام بجمع ونشر المعلومات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية وتحديثها دورياً، وكذلك توفير إمكان الولوج إلى المعلومات والاهتمام بإحداث مراكز خدمات للمعلومات.
- 2- نشر استعمال تكنولوجيا المعلومات: الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات على نحو يعود بالفائدة على المجتمع وخاصة في مجال التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، والخدمات الصحية الإلكترونية، وبعض المبادرات في مجال الخدمات الإلكترونية.
- 3- نشر استخدام الانترنت: توسيع نطاق الولوج إلى الإنترنت لكافة فئات الشعب وفي كافة المناطق.
- 4- تنشيط صناعة التجهيزات الحاسوبية والشبكية: إجراء عدد من التحالفات والشراكات مع بعض الشركات العالمية من أجل تصنيع بعض التجهيزات المعلوماتية وفق المعايير الدولية والمستوى العالمي لتسويقها وتصديرها.
- 5- أهمية التعامل مع الحكومة الإلكترونية كعنصر في إستراتيجية شاملة لتطوير الجهاز الإداري للدولة من منظور أن التنمية الإدارية تمثل حجر أساس للتنمية الشاملة المستدامة ومتطلب ضروري لسائر مجالاتها.
- 6- أهمية تطوير التشريعات والقوانين المتصلة بالتداول الإلكتروني للمعلومات وتقنين التواصل بين فئات المجتمع والجهاز الإداري للدولة بمختلف قطاعاته من خلال المنافذ الإلكترونية التي تتيحها بوابة الحكومة في إطار من الضوابط الرقابية التي يتضمن تدقيق هذه المعلومات.

- 7- وضع الأسس والقواعد القانونية اللازمة لضمان استمرار مشروع الحكومة الإلكترونية وتقديمها أيا كان تغير الأوضاع والأفراد مستقبلاً.
- 8- تشجيع المبادرات الفردية من مختلف أجهزة الدولة مع وضع ونشر الضوابط والأطر والحد الأدنى من المواصفات لهذه المبادرات.

كل هذا بهدف تفعيل العملية السياسية التي يعتبر الانتقال الى الحكومة الالكترونية أحد أهم العناصر الأساسية لها، خاصة في ظل التأثير المحدود للفواعل السياسية كالأحزاب مثلاً، حيث توصف بأنها معدومة التأثير سواء تعلق الأمر بمستوى التأطير الجماهيري أو القدرة التنافسية للوصول الى التداول على السلطة.

#### هوامش الدراسة:

- (1) محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية"، السياسة الدولية، عدد 123 جانفي 1996، ص.102.
- (2) ألفين وهايدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة صلاح عبد الله، ط1، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، جانفي 1998، ص.102.
- (3) محمود علم الدين، مرجع سابق، ص.103.
- (4) عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية"، السياسة الدولية، عدد 123 جانفي 1996، ص.85.
- (5) للمزيد من التفاصيل إرجع إلى: ألفن توفلر، صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، ط2، القاهرة: نهضة مصر، 1990.
- (6) ألفن توفلر، تحول السلطة: بين العنف والثروة والمعرفة، مصراتة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1992، ص.33-34.
- (7) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، ط1، بيروت: دار الساقى، 1999، ص.30.
- (8) بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، عمان: دار الشروق، 1993، ص.167-168.
- (9) السيد ولد اباه، اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001، ص.20.
- (10) بكوش كريمة، "دور مجتمع المعلومات في تفعيل الحكومة الالكترونية"، في الملتقى الدولي حول: الحكومة الالكترونية ودورها في إنجاح الخطط التنموية. جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم التجارية، 19-20 أفريل 2010، ص.9.

- (11) علاق جميلة، "دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر واقع وآفاق"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2014/01/25.
- (12) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص.50.
- (13) محمد سويدي، علم الاجتماع: ميدانه وقضاياها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.159.
- (14) صالح بلحاج، "النظام السياسي الجزائري والعولمة السياسية تحول أم تكيف"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني مستقبل الدولة الوطنية في عصر العولمة و مجتمع المعلومات، 05 و 06 ماي 2009، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم السياسية.
- (15) إبراهيم صالح الفريح، "انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات في الدول العربية وأثرها على مشاريع الحكومة الالكترونية"، ندوة الحكومة الالكترونية الواقع والتحديات، مسقط: سلطنة عمان، ماي 2003.
- (16) أمينة عثمان، مرجع سبق ذكره.
- (17) صلاح مصطفى قاسم، "التحديات الأمنية للحكومة الإلكترونية: دراسة مسحية لتجربة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، السعودية: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص.72.
- (18) رمضان بن شعبان، الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الاستوني وإسقاطه على الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، 2010، ص.47.
- (19) شنيني حسين، "البرلمان الالكتروني والديمقراطية الالكترونية كإفرازات للإدارة الالكترونية"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الحكومة الالكترونية ودورها في إنجاح الخطط التنموية، جامعة مستغانم: كلية الحقوق والعلوم التجارية، يومي 19 و 20 ابريل 2010.
- (20) عبده، نعمان الشريف، الحكومة الالكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها، الواقع والتحديات، حالة مجلس دول التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، 2009.